

كلمة البروفسور سليم دكّاش اليسوعيّ، رئيس جامعة القديس يوسف في بيروت، في الجلسة الافتتاحية لـ"أسبوع حقوق الإنسان في بيروت"، التي نظّمها في ١٠ كانون الأوّل (ديسمبر) ٢٠١٨، في الساعة التاسعة من قبل الظهر، معهد العلوم السياسيّة، في قاعة محاضرات ف. باسيل، حرم الابتكار والرياضة - جامعة القديس يوسف.

أود أن أحييكم جميعاً، كلّ واحد باسمه واسم شهرته، لتبليبتكم اليوم دعوة معهد العلوم السياسيّة في جامعة القديس يوسف في بيروت للاحتفال معاً بالذكرى السنويّة السبعين لشرعة حقوق الإنسان التي يُعرّف عنها في جميع تفاصيلها الدقيقة. وعلى وجه الخصوص، أرحّب بيننا بوجود المسؤولين عن الماستر في الديمقراطيّة وحقوق الإنسان في حرم الجامعة القادمين من جميع أنحاء العالم. كيف لا نشكر مختلف المسؤولين واللجان الذين عملوا بحسّ مشترك وقلب واحد من أجل تنفيذ هذه الفكرة العظيمة لأسبوع حقوق الإنسان في بيروت هذا، والذي قد يكون أيضاً، في المستقبل، يوم حقوق الإنسان في بيروت. وبذلك يصبح علامة فارقة تحملها العلوم السياسيّة في بيروت وهي جزء لا يتجزأ من كليّة الحقوق والعلوم السياسيّة، فدعونا لا ننسى ذلك. ولهذه الغاية، أودّ أن أشكر شركاءنا الدائمين الذين يرعون اليوم هذا النشاط العظيم على شرف حقوق الإنسان. تتّبع جامعة القديس يوسف تقليداً وهو النضال من خلال الجوانب الاجتماعيّة والقانونيّة. وهكذا، لا يمكن لهذا الحدث حول شرعة حقوق الإنسان إلا أن يركّز على أساسٍ متين، أساس كليّة الحقوق التي تبلغ اليوم ١٠٠ عام من عمرها، والتي كانت في أصل الكثير من التشريعات في لبنان والعالم العربيّ بمعنى الدفاع عن حقوق الإنسان غير القابلة للمسّ بها.

من الواضح أنّ كلمة الترحيب هذه لا تسعى إلى أن تكون محاضرة أو تفكيراً حقيقياً حول موضوع اليوم. أنا أكتفي فقط بعرض فكرة أو أخرى :

إنّ إحدى الإنجازات الرئيسيّة للشرعة والحركة التي رافقت بلورتها وتطبيقها هو تأكيد مبدأ قائم على أساسٍ متين، ألا وهو كرامة الانسان المطلقة. في هذه النقطة، وفي مواجهة الطلبات العديدة من أجل مراجعة الشرعة أو تنقيحها أو صياغة شرعات مضادّة باسم المبادئ الإيديولوجيّة أو الدينيّة، لا ينبغي لأيّ شيء في العالم أن يشكّك في مبدأ الكرامة هذا. فهذا المبدأ ينصّ ببساطة على أنّ الإنسان ليس وسيلة أو أداة في خدمة غرضٍ أو غزوٍ أو رأس مال، مهما كانت أهميّتها، فلا يمكن أن يتمّ التلاعب به أو استخدامه كأداة لأنّ له غايته في

حدّ ذاتها. أقف هنا، من دون أن أبذل جهدًا كبيرًا لتوسيع الإشكالية، إلى جانب الفيلسوف إيمانويل كانط Emmanuel Kant، أحد معلّمي عصر التنوير البارزين، الذي ربط كرامة الإنسان، كقيمة، بالإحترام التام للإنسان، أيًا كان، لأنّ كرامة الإنسان غير قابلة للتفاوض. وقد ربط كانط Kant بين الكرامة واحترام الكرامة كقيمة أخلاقية وإجتماعية يتمنّع بها كلّ شخص. في مواجهة القيود والعوائق المتعدّدة التي يمكن أن يتعرّض لها الإنسان، باسم التقاليد أو مبدأ آخر في عالمنا اللبنايّي والعربيّ وحتّى في مناطق أخرى، من مصلحتنا أن نكون حازمين في ما يتعلّق بمتانة الشريعة التي تحدّد بوضوح أولويّة الكرامة الإنسانيّة.

لقد ذكرت للتوّ واقع حقوق الإنسان في العالمين اللبنايّي والعربيّ. وإذا أخذنا كرامة الشخص البشريّ باعتبارها معيارًا ومقياسًا للحكم، لا يمكننا إلا أن نلاحظ أنّ الأمر الواقع ليس لصالح احترام حقوق الإنسان، على الرغم من إحرار تقدّم، وأنّ هناك وعي كبير بضرورة تطبيقها. المشكلة لا تنبع فقط من الحكومات ومؤسسات الدولة التي تمارس هذه الحقوق، ولا من المؤسسات الدينيّة، ولكن أيضًا من التقاليد الإجتماعية المتجذّرة في ثقافة أباوية تعتبر كرامة الجماعة وشرفها أكثر أهميّة من كرامة الفرد والجماعة. بالنسبة إلى مؤسّسة أكاديميّة مثل جامعة القدّيس يوسف، من الواضح أنّ تجربة رائدة مثل الماستر العربيّ في الديموقراطية وحقوق الإنسان ARMA هي طريقة لإيقاظ الوعي وتدريب فاعلين مزوّدين بمهارات محدّدة وعمامة من أجل مواجهة الحالات الأكثر سلبية التي تتعرّض لها حقوق الإنسان. عندما طُلب من معهد العلوم السياسيّة ISP، كنقطة انطلاق، إدراج هذا الماستر برعاية الإتحاد الأوروبيّ ومقرّه في جامعة البندقيّة، ساورنا نوع من التردّد أو التساؤل وقلنا إنّ هناك لمجازفة للتوجّه في هذا المنحى. اليوم، أصبحت شهادة الماستر هذه ظاهرة وفخرًا لأنّ تنشئة هؤلاء المرسلين في مجال حقوق الإنسان أصبح مهمّة بالنسبة إلى جامعة لطالما أعطت تنشئة في مهارات التغيير الإجتماعي من أجل عالم أكثر إنسانيّة وأفضل. من الممكن أن نقول إنّ هناك تخلفًا إقتصاديًا وإجتماعيًا وإنّ التعليم لا يتمكّن من أن يحدّ من الطائفية، الأمر الذي يشكّل عائقًا أمام ممارسة حقوق الإنسان. ولكن هذا لا ينبغي أن يكون عذرًا لعدم مواصلة مهمّتنا بجميع الأشكال المتاحة.

من المؤكّد أنّ لبنان، بما له من خبرة طويلة في ثقافة حقوق الإنسان وفي واقع أنّه كان من أوّل الموقعين على شريعة حقوق الإنسان، يجب أن يواصل هذه المهمّة النبيلة التي بادر بها شارل مالك في العام ١٩٤٧ وهو الذي لعب دورًا بارزًا في بلورة الشريعة كسفير لبنان في الولايات المتّحدة وكممثّل بلادنا في الأمم المتّحدة. هذه

المسؤولية لا تضع فقط هذه الجامعة أو تلك أو أي منظمة غير حكومية أخرى في دينامية استمرارية ولكنها تستثمر اللبنانيين ليكونوا المعززين لهذه الشرعة خاصة بمناسبة مرور ٧٠ عامًا على وضعها. إن تقارير المنظمات غير الحكومية التي تتناول حقوق الإنسان تأتي سلبية بشكل عام. إنها تنطرق إلى تراجع في احترام حقوق الإنسان وزيادة التمييز الذي يتعرض له النازحون السوريون في لبنان، ولكنها مع ذلك تلاحظ بعض النقاط المشجعة، لا سيما في مجال التعليم وفي ما يتعلق بقيمه، وعلى مستوى التشريعات الخاصة بالمرأة والطفل. تحظى هذه النقطة الأخيرة من جامعتنا إهتماماً أكاديمياً خاصاً. ولكن حرية التعبير والنشر يُساء إليها لأن الوضع الصراعي في الدول العربية وبينها لا تعزز حرية كهذه.

في الختام، أود أن أقول إن مسألة حقوق الإنسان، وكذلك واجباته، لا ينبغي اعتبارها ترفاً لأن هناك مهام أخرى تنتظرنا في الوقت نفسه الذي نعالج فيه هذه المسألة. إن ثقافة تعزيز الحقوق هذه هي كالنبته الصغيرة التي يجب تغذيتها كل يوم تقريباً؛ ستكون حقوق الإنسان دائماً مثل النبتة الصغيرة، فمع كل جيل، سيتوجب إعادة إنعاشها وصيانتها بحيث تصبح مساراً يجب أن يُسلك بحماس وفخر.

قال رينيه كاسين René Cassin وهو أحد محرري الشرعة: "لن يعمّ سلام على هذا الكوكب طالما تُنتهك حقوق الانسان في أي جزء من أجزاء العالم". للأسف، يتم إثبات نبوءته كل يوم. الطريق طويل ولكن يجب ألا نتعاس ونستمر في الكفاح.